الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية

د .غازي عبد العزيز سليمان ألبياتي
مدرس
المعهد التقني كركوك

ملخص

يمثل الافصاح المحاسبي احد الاسس المهمة ، وتتاتى اهميته من حقيقة كون غالبية قراء التقارير المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على سجلات المنشأة التي يبغون الاطلاع على تقاريرها المالية .

ان هنالك العديد من المعايير التي تؤكد اهمية الافصاح المحاسبي ، فالاسس تحدد المعلومات التي تدخل في مجال الوظيفة المحاسبية ،لذلك يجب تحديد طريقة ايصال تلك المعلومات ؛ ولعمل ذلك فان المعلومات يجب ان تكون مناسبة مع الاستخدام المتوقع والافصاح عن العلاقة بين المعلومات والاسس التي تعتمد عليها . وتقتضي الضرورة توحيد الطرق العملية للافصاح في الفترات الزمنية المتماثلة .

ان الافصاح يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار قيد الكلفة – المنفعة في اعداد وايصال المعلومات المحاسبية ، كما ان الافصاح يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار الاختلافات في خبرات مستخدمي المعلومات المحاسبية .

المقدمة

شهدت العالم في الاونة الأخيرة العديد من التطورات التي أدت إلى ظهور التنظيمات الضخمة كبيرة الحجم والنمو المضطرد في حجم إعمالها وتعقيد أنظمتها . وتمارس هذه الوحدات الاقتصادية العديد من الأنشطة المتنوعة تتسم بدرجة مختلفة من معدلات الربحية ودرجات المخاطرة وفرص النمو. كما يمتد نشاط بعض هذا الوحدات خارج حدود الدولة. وقد ترتب على هذا التنوع في الأنشطة الوحدات الاقتصادية، التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى.

لقد كان هناك إجماع من قبل المختصين في المحاسبة بضرورة وجود إفصاح كافي للمعلومات. ويتطلب الإفصاح المحاسبي الكافي بان يتم تصميم وإعداد التقارير المالية بحيث تصور الإحداث الاقتصادية التي أثرت بالمنشاة خلال فترة النشاط ، وان تحتوي هذا التقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة وغير مضللة للمستثمر العادي أو لمستخدمي القوائم المالية بصورة عامة . وهذا يعني ضرورة إن تتضمن القوائم والتقارير المالية كل المعلومات الهامة التي تظهر المنشاة في صورة تعبر عن أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المختلفة المحيطة بها . ويعد مبدأ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبة الهامة التي تلعب دورا متميزا في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهره القوائم المالية ،والتي تستخدم لإغراض اتخاذ قرارات الاستثمارية والائتمانية في المنشاة ، وكذلك القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة للمنشاة وبالتالي فان الإفصاح المحاسبي يسهم في تحقيق فعالية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى القومية للاقتصاد الوطني . ومن المعروف إن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو الإشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية ، وبالتالي فان تصرفات هؤلاء المستخدمين سوف تتأثر بكمية

ونوعية هذا البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها فبالنسبة للإطراف الخارجية سوف تتأثر درجة رشد قراراتها الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار ومنح الائتمان للمنشآت ، وبالنسبة لإدارة المنشآت فان تصرفاتها الاقتصادية ستوثر على المنشأة المالية والاقتصادية بصورة عامة وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ، من خلال استعراضه لمفهوم الإفصاح ، وأنواعه ، وطرق الإفصاح ، ومتطلباته ، والمعايير المحاسبية التي تطرقت إلية ، واثر المادي على الإفصاح .

منهجية البحث

مشكلة البحث:

إن الغاية الأساسية من الإفصاح هي مساعدة مستخدم المعلومات المحاسبية إلى اتخاذ قرارات رشيدة ، فالإفصاح ينبغي إن يستوضح أداء الشركة بما لا يضلل مستخدم معلوماتها ، ولما كان مفهوم الإفصاح واسعا فان مشكلة البحث تتركز في ان اغلب الشركات العاملة في القطر لا تعرف حدود الإفصاح بشكل واضح ، كما لا تعرف ماهي متطلبات الإفصاح التي أوجبتها المعايير المحاسبية الدولية ، إذا إن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية لم يصدر من القواعد ما يناظر ما أصدرته الهيئات الدولية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى الكشف ن مفهوم الإفصاح وانواعة ، والمعايير المحاسبية الدولية التي تناولت مفهوم
الإفصاح ، من اجل ذلك فان البحث سيجيب على الأسئلة الآتية:

١- ماهو مفهوم الإفصاح؟
٢- ماهي انواعة ؟
٣- ماهي المعايير المحاسبية الدوليةالصادرة عن الاتحاد الدولية للمحاسبين التي تناولت موضوع الإفصاح ؟
٤- ماهي الجوانب التي أوجبت تلك المعايير على الشركات الإفصاح عنها ؟

اهمية البحث :

إن دراسة مبدأ الإفصاح المحاسبي من شانه إن يجيب على العديد من الأسئلة منها:

- لمن يجب الإفصاح عن المعلومات ؟
- ماهو مقدار المعلومات التي ينبغي على الشركة الإفصاح عنها ؟
- متى وأين يتم الإفصاح عن تلك المعلومات ؟

فرضية البحث:

تحقيقات لأهداف البحث فقد صيغت الفرضية الأساسية الآتية :

" إن إفصاح الشركات عن المعلومات المحاسبية ضروري لتقويم أنشطتها ، ومن ثم يمكن لمستخدمي هذه المعلومات اتخاذ قرارات رشيدة " .

ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيتين الآتيتين :-

أ- يتعذر على مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذ قرارات رشيدة مالم تفصح الشركات عن المعلومات بالصيغة التي لا تضلل مستخدمها .

ب- ولكي يخدم إفصاح الشركة مستخدمي معلوماتها الحاليين والمرتقبين على المستويين المحلي والعالمي ، يجب ان تراعى المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين التي تعالج هذا الموضوع .

مفهوم الإفصاح وأنواعه

١.١ مفهوم الإفصاح

تعددت الآراء بصدد الإفصاح DISCLOSURE فقد رأى فيه Hendrickson (1) بأنه عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لإغراض التشغيل الأمثل لأسواق رأس المالية الفعالة .

إما Most (2) فقد ذكر ان ما متفق عليه عموما هو ان التقارير المالية يجب ان تفصح عما هو ضرورية لجعلها غير مضللة .

وذهب Meigs (3) إلى إن مبدأ الإفصاح يتطلب إن تكون التقارير المالية كاملة وإذا كان حذف معلومة معينة سوف يجعلها مضللة فان الإفصاح عن المعلومات يكون ضرورية ويرى الباحث إن الإفصاح يقصد به إعلام ذوي المصالح بالحقائق الاقتصادية المالية التي قد تكون أساسا للحكم على المشروع . وان المعلومات التي يفصح عنها تكون ضرورية عندما يكون لها تأثير على القرار المتخذ من قبل المستخدم لتلك المعلومات.

وتواجهنا هنا مشكلة إذ إن ما يعد ضروريا لشخص ما على مستوى من الدراية والخبرة قد لا يكون ضروريا لشخص آخر يختلف عنه في الدراية والخبرة ، فضلا عن ان رغبة الإدارة تلعب دورا في الإفصاح عنها .

إن الحاجة إلى الإفصاح ازدادت بسب تزايد التعقيد في بيئة الإعمال وظهور الحاجة إلى معلومات وقتية ، واستخدام المحاسبة كأداة للتخطيط والرقابة . ويضرب عبد الله (4) مثالا عن أهمية الإفصاح المحاسبي في شركة Dell التي أفصحت عن وجود مخزون غير مباع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في احد تقاريرها وان مثل هذه الشفافية أدت بالبداية إلى هبوط سعر السهم في الشركة من ٨ دولار الى ٦ دولار إلا إن سعر السهم سرعان ما ارتفع بمقدار ٢٨ ضعف بسب كسب الشركة لثقة مساهميها مما زاد من تمسكهم بأسهمها ودخول مساهميه جدد . وفي دراسة لقياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية السعودية (5) اتضح ان ٦٦.٧% من شركات عينة الدراسة كانت جودة الإفصاح المحاسبي فيها اقل من ٥٠% مما يمكن تحقيقه من إفصاح ، وان كل شركات العينة ، جودة الإفصاح فيها اقل من٥٤% مما يمكن تحقيقه .

ويرى مجلس معايير المحاسبة FASB إن هناك أربعة إغراض رئيسية للإفصاح هي :-

أ- وصف الفقرات الميزة وتوفير قياسات ملائمة لها .

ب- وصف الفقرات غير الميزة وتوفير قياسات ملائمة لها .

ت- توفير معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية في تخمين المخاطر والاحتمالات الخاصة بالفقرات المميزة وغير المميزة .

ث- توفير معلومات مهمة في فترة شحه المعلومات.

ويضيف الباحث إلى ماسبق إن الإفصاح يمكنه أن يحمي الاستثمارات وينميها ، ويجذب المزيد منها مما يسهم في خلق المزيد من الوظائف ، كما ان الإفصاح يمكنه إن يجنب الاقتصادية الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة .

١-٢ أنواع الإفصاح

لقد أدى الحاجات لمستخدمي التقارير المالية ، واختلاف دراية وخبرة هولاء المستخدمين فيما بينهم ، فضلا عن رغبة الإدارة في الإفصاح إلى ظهور مفاهيم وأنواع متعددة للإفصاح منها :-

أولا – الإفصاح الشامل (التام) Full disclosure
ويتطلب هذا النوع الى ضرورة اضهار كافة المعلومات الملائمة المؤثرة في تحديد الربح والمركز المالي سواء في صلب القوائم المالية ذاتها او في الملاحظات الهامشية Footnotes على القوائم المالية ، وان الإفصاح الشامل يجب ان يتضمن توفير المعلومات المحاسبية ذات الأهمية الكافية للتأثير على قرارات مستخدميها وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين أمرين هما :-
١- إن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بدرجة كافية من التفصيل بحيث تبد واضحة ومفيدة لمن يستخدمها.
٢- إن تشتمل الكشوفات المالية على معلومات مركزة وخالية من التفاصيل الكثيرة لان كثرة التفاصيل غير المهمة سوف يبعد مستخدمي الكشوفات المالية عن إدراك جوهر الأمور الهامة فضلا عن كلفة إعداد واستخدام هذه المعلومات.
ثانيا – الإفصاح ا لتفاضلي Differential disclosure
ينطلق هذا النوع من الإفصاح من اختلاف احتياجات المستخدمين للمعلومات ، إذ يوحي هذا المفهوم إلى وجود معيارين ينطوي الاول على إفصاح اكثر تفصيلا وأكثر فنية ، وهذا النوع يعد مناسبا لمستخدمي التقارير المالية الذين يتمتعون بمستو ثقافي معقول (مهنيون) في حين ينطوي الأخر على إفصاح اقل تفصيلا واقل فنية ويكون مناسبا للمستخدمين غير المهنين ، ولا يقصد من هذا توفير شكل واحد من التقارير لكلا الطرفين وانما لكل طرف شكل خاص به .إن الإفصاح التفاضلي يحصل عادة عن المعلومات غير المتكررة في القوائم المالية .
ثالثا – الإفصاح الكافي Adequate disclosure
يتضمن هذا النوع عرض للحد الأدنى من المعلومات ويقول هند ركسن (6) إن الإفصاح الكافي يجب ان يكون كاملا وعادلا .
رابعا - الإفصاح العادل أو المناسب Fair disclosure
يتضمن هذا النوع هدفا أخلاقيا لضمان معاملة متساوية لمستخدمي التقارير المالية . ويرى الحميد (7) إن نظريات الإفصاح المحاسبي لم تصل حتى يومنا هذا إلى تحديد المقصود بمعنى الإفصاح المحاسبي الأمثل عند حديثه عن الإفصاح العادل ، كما يرى ان مستوى العدالة يترك أمر تحديدها للمجتمع المدني (المهنيين) ، إذإن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الإفصاح وبين المجتمع نفسه ، فإذا كان مستوى الإفصاح والشافية داخل الأسرة نفسها ضعيف ، فكيف نطالب إن نرقى بمستوى الإفصاح في السوق المالي إلى درجة عالية ونحن كإفراد جزء ا مكونة لذلك السوق . فضلا عن رسوخ عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات ترسخ أحيانا فكرة الكتمان وليس الإفصاح كوسيلة داعمة لنجاح العمليات المالية .

خامسا – الإفصاح الوقائي Predictive disclosure
إن القاعدة العامة هي ان التقارير المالية يجب ان يتم الإفصاح فيها عما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ، وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة إلا أنها تعبر عن الا تجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي الذي يهدف أساسا إلى حماية المجتمع المالي . وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية على درجة عالية من الموضوعية لكي لا يساء استخدامها . وتحدد النظرة التقليدية للإفصاح توفر الكشوفات والتقارير الآتية :-
كشف الدخل، كشف المركز المالي ، كشف التغير في المركز المالي ، الملاحظات على الكشوفات المالية ، تقرير المدقق ، تقرير الإدارة.
سادسا – الإفصاح الانتقائي Selective disclosure
وهو الإفصاح الذي يمكن المحققين وغير المحققين من ان يحصلوا على معلومات معينة غير منشورة ، ويعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .
سابعا – الإفصاح التثقيفي الإعلامي Informative disclosure

يكون هذا النوع من الإفصاح مرغوبا من قبل متخذي القرارات ويتعلق بالمعلومات التي تكون ملائمة لإغراض اتخاذ القرارات التي لاتمتلك درجة عالية من الموضوعية ، وتحتاج الى درجة اكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وهذا يتناقض مع الإفصاح الوقائي ، فالإفصاح التثقيفي من وجهة نظر الشيرازي (8) يمثل الاتجاه المعاصر للإفصاح .

ويرى الباحث إن القوائم المالية تعد لإغراض متعددة لذلك يجب إن تشتمل على معلومات تتجاوز الحد الأدنى الذي يكفي للوفاء بمتطلبات المستفيدين ، لهذا يجب الإفصاح عن كافة المعلومات الهامة والتي تعد ضرورية لكي تكون القوائم المالية واضحة ومفهوم ويستفيد منها فئات متعددة . لذلك فان الإفصاح الكامل غير قابل للتطبيق لكونة يظهر كم هائل من المعلومات التي قد تغرق مستخدميها ،وان الإفصاح الكافي يعد من أنواع الإفصاح المحاسبي الأقرب للواقع لكونه يظهر الحد الأدنى من المعلومات التي يجب إن تفي باحتياجات جميع الفئات . أما بقية أنواع الإفصاح فهي قاصرة لأنها على الأغلب تلبي احتياجات فئة معينة من المستخدمين .

١-٣ متطلبات الإفصاح العام

يقصد بالإفصاح العام كما سبق أن بينا إيضاح المعلومات العامة التي تتضمنها القوائم المالية لكي لا تكون هذه القوائم مضلله لمستخدميها، وتتعلق هذه المعلومات بالاتي:-

١- تعريف بالوحدة المحاسبة وطبيعة نشاطها:

يجب تعريف الوحدة المحاسبية مع وصف شكلها النظامي وطبية النشاط الذي تمارسه ، مع ذكر تاريخ قائمة المركزي المالي والمدة التي تغطيها القوائم الأخرى.

٢- إيضاح السياسات المحاسبية الهامة:-

وتشمل هذه السياسات المعايير والأسس ألتي اتبعتها إدارة الوحدة المحاسبية وكيفية اعتماد تلك الأسس والمعايير في أعداد وعرض القوائم المالية.

إن فائدة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ القرارات تتوقف إلى حد كبير على مدى فهم من يستخدمون هذه القوائم لتلك السياسات المحاسبية. إن إتباع سياسات مختلفة في كثير من مجالات المحاسبية يؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية ، خصوصا وأنه ليس هناك مجموعة موحدة من السياسات المحاسبية المتعارف عليها التي تمكن مستخدميها من إعداد مجموعات من القوائم المالية التي لاتختلف عن بعضها اختلافا جوهريا عند اعتمادها نفس الإحداث والعمليات والظروف. وهنالك محاولات جادة من الهيئات والجمعيات المحاسبية لتوحيد هذه السياسات.

٣- التغيرات في السياسات المحاسبية :-

وتشمل هذه الفقرة التغيرات في السياسات المحاسبية ، والتغيرات في التقديرات المحاسبية (تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مثلا) ، والتغيرات الناتجة عن تصحيح الأخطاء التي تكتشف في القوائم المالية للمدد السابقة ، كما تشمل التغيرات في أجزاء الوحدة نفسها ، ولا يدخل ضمن السياسات المحاسبية إقرار سياسة محاسبية جديدة تقتضيها عمليات أو إحداث أو ظروف تختلف في جوهرها عما حصل من إحداث مماثلة في الماضي . وكذلك أقرار سياسة محاسبية جديدة لإحداث أو ظروف أو عمليات تقع للمرة الاولى. إن معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية إما يقتصر على الإحداث التالية للتغير ، أو يطبق بأثر رجعي دون تعديل القوائم المالية للمدد السابقة ، او يطبق بأثر رجعي مع تعديل المدد السابقة *.

٤- المكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية :-

يعد الإفصاح عن الخسائر المحتملة التي لم تثبت محاسبيا والتي لايعد احتمال تحققها نادرا أمرا ضروريا حتى لاتصبح القوائم المالية مضللة . كما يجب الإفصاح عن المكاسب إذا وقوع الحدث أو الإحداث التي توكدها أمرا مرجحا. ويتفق الإفصاح عن تلك المكاسب والخسائر المحتملة مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية ويكون من المعتاد للوحدة المحاسبية عدد من الارتباطات الناتجة عن إعمالها العادية ومن ثم لا يعد الإفصاح عنها ضروريا على أساس أنها ارتباطات عادية.ولكن هناك ارتباطات أخرى يتعين إيضاحها إما بحكم طبيعتها ، أو على أساس أنها تمثل

اتفاقات أو قيود غير عادية على نشاط ألوحدة ، أو أنها ذات قيمة كبيرة ومن الأمثلة على مثل هذه الارتباطات شراء أصول ثابتة كبيرة ، تخفيض القرض بمبلغ معين ، القيود المفروضة على مقدرة الوحدة المحاسبية على الاقتراض الإضافي ، عدم اقتناء شركة أخرى أو عدم الاندماج معها ..... وغيرها

٥- الإحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية:-

كثيرا ماتقع إحداث خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ القوائم المالية وبين تاريخ إصدارها للتداول قد

تدعو إلى تعديلات في الأصول والخصوم أو قد تتطلب إيضاحات إضافية حتى لاتصبح القوائم المالية مضللة . وبصفة عامة هناك نوعان من تلك الإحداث :

- للمزيد يرجى الرجوع إلى الانترنيت على الموقع http://www.socpa.org. sa

أ- إحداث تحمل في طياتها قرائن إضافية عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية.

ب- إحداث تشير إلى إحداث وقعت بعد تاريخ القوائم المالية .

ومهما كان الأمر فانه يجب الإفصاح عن تلك الإحداث التي تقع بعد ذلك التاريخ بحيث يؤدي عدم إيضاحها إلى التأثير على مقدرة من يستخدم القوائم المالية على تقيم أداء المنشاة واتخاذ قرارات على أساس تلك القوائم .

ومن الإحداث اللاحقة التي تتطلب الإفصاح – دون أجراء أية تعديلات – الأتي :-

عقد قرض طويل الأجل أو تجديد ذلك العقد ، المساهمات الإضافية من قبل أصحاب المال ، التوزيعات على أصحاب رأس المال ،ارتباطات كثيرة او غير عادية لشراء أصول ثابتة ، خسارة أصابت أرصدة المدينين او أوراق القبض بسب أوضاع برزت بعد تاريخ قائمة المركز المالي ..... وغيرها .

وأخيرا ولكي يكون الإفصاح مفيدا ومؤثرا فاته يجب إن يكون في الوقت المناسب ،فقد بين مجلس المبادئ المحاسبية APB (9) أهمية توقت الإفصاح عندما ذكر في الكشف رقم (١) بان المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الوقت المناسب يتم توصيلها للمستخدمين بشكل مبكر لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

كما يجب إن يؤخذ بنظر الاعتبار بان توقيت الإفصاح يجب إلا يكون على حساب نوعية المعلومات المفصح عنها . ويرى الباحث إن الإفصاح المحاسبي وما يتطلبه من وسائل وأدوات جاء لخدمة حاجات المستخدمين ولكي لأتكون القوائم المالية مضلله ، ولكي تساعد هؤلاء المستخدمين في ترشيد قراراتهم بأفضل الطرق وهذا يتضمن بطبيعة الحال تلك المعلومات الملائمة والعادلة والتي تجعل القوائم المالية قابلة للفهم وذات معنى محدد لايقبل التفسير والاجتهاد والتأويل ، ومما تجدر الإشارة إليه إن هنالك متطلبات خاصة بالعرض والإفصاح العام للقوائم المالية الموحدة ، ومتطلبات خاصة بالعرض والإفصاح العام للمنشات التي لاتزال في مرحلة الإنشاء . إما كيف يتم الإفصاح وبأي الطرق فهذا ماسيتم التطرق إلية في الصفحات التالية .

١-٤ أساليب الإفصاح المحاسبي عن معلومات المحاسبية :-

شهدت ألسنوات الأخيرة ازديادا ملحوظا في تطبيقات الإفصاح ، ويعزى ذلك إلى ظهور شركات الاموال والنص في قوانينها في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعيات أو إلهيات العمومية ، كما نصت هذه القوانين عنها ، بل حددت في الكثير من الأحيان نماذج يلزم إتباعها في عرض هذه المعلومات وذلك لان الإطراف الخارجية ومنهم المساهمون على وجه الخصوص لايملكون على الأغلب سلطة إلزام المنشآت بتقديم ما يحتاجون إلية من معلومات . ومن أساليب الإفصاح الأتي:-

أولا – القوائم المالية :-

تعد القوائم المالية من أهم وسائل الإفصاح المحاسبي ، إذ يتم فيها الإفصاح عن المعلومات المهمة ذات الطبيعة الرقمية ، وان القوائم المالية الرئيسة هي قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المالكيين. إن أكثر المعلومات أهمية ذات الصلة بنشاط المنشاة يجب إن تظهر دائما في صلب واحد أو أكثر من القوائم ، فالموجودات والمطلوبات ونتيجة تأثيرها على صافي الدخل وحقوق الملكية لحملة الأسهم يجب إن يتم الإفصاح عنها في تلك القوائم بصورة موثقة وبدرجة معقولة من الدقة .

وقد حددت قائمة مفاهيم المحاسبية المالية رقم (١) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (١٠)الخصائص الرئيسة للقوائم المالية وحدود استخدامها وكالاتي:-

أ- تعرض القوائم المالية مقاييس كمية باستخدام الوحدات النقدية كوحدات قياس .

ب- تقدم البيانات في هذه القوائم بناءا على استخدام بعض التقديرات والاجتهاد الشخصي المهني ، وبالتالي فان الأرقام المحاسبية ليست بالضرورة تعبر عن ارقام بالغة الدقة.

ج - البيانات الواردة في القوائم المالية مصممة لكي تخدم بطريقة معقولة احتياجات العديد من القراء الذين تتفاوت احتياجاتهم وعلى وجه الخصوص المستثمرين ولذلك فالقوائم المالية التي تقدمها التقارير المالية هي كشوف ذات غرض عام . ويرى كام (١١) إن مجلس المعايير المحاسبية لايبدي أي تعاطف مع المستخدم غير المطلع . فعلى المحاسب مسؤولية توفير المعلومات ، وعلى المستخدم أيضا مسؤولية تعلم واستخدام المعلومات بشكل صحيح .

د – إنتاج القوائم المالية لايتم بدون كلفة ، ويجب ان تخضع تلك القوائم إلى قيد الكلفة – المنفعة

القوائم المالية ، هي كشوفات تاريخية إذ أنها تعكس الآثار المالية للعمليات التبادلية والإحداث التي تمت بالفعل.

ثانيا – استخدام المصطلحات والعرض بشكل صحيح :-

ان وضوح المسميات للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى سهولة فهم القارئ لها ، إلا ان المصطلحات الغامضة والمبهمة ينتج عنها عدم الفهم ، كما يجب عرض المعلومات بشكل صحيح وعدم دمجها مع غيرها وعدم حذفها مما يخل بمصداقيتها ، ومن الأمثلة الشائعة للحذف إظهار الأصول الثابتة بمصافي قيمتها الدفترية .

ثالثا – الملاحظات الهامشية:-

إن الملاحظات الهامشية عبارة عن المعلومات لها صلة قوية بالقوائم المالية الا انه ليس بالإمكان إظهارها في صلب تلك القوائم . وقد شهد عالم اليوم ميلا قويا نحو استعمال هذه الملاحظات الهامشية ولعل السبب في ذلك يرجع الى زيادة مطالبة مستخدمي القوائم المالية إدارة المنشآت بضرورة التوسع في الإفصاح . وتتضمن المعلومات الهامشية الآتي :-

أ- المعلومات المحاسبية الضرورية لتفسير القوائم المالية .

ب- المعلومات المالية التي لا تشملها القوائم المالية .

ج- المعلومات الخارجية التي تكون أساسية لمحاولات المطلع على القوائم لاستخدامها .

وتشمل الملاحظات الهامشية على شرح للسياسات المحاسبية ، والتغيرات في هذه السياسات وشرح لأية رهون للأصول الثابتة وشرح للإحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية ..... وغيرها .

وللملاحظات الهامشية العديد من المزايا ، وعليها العديد من المآخذ لا مجال لذكرها في هذا البحث .

ولكن يمكننا القول ان هذه الملاحظات يجب إن يكون مختصرة ، وان لا تتناقض مع المعلومات الواردة في القوائم المالية ، وإلا تكون صعبة الفهم والإدراك من قبل غير المتخصصين .

رابعا – الايضاحات لبعض الفقرات الواردة في القوائم المالية :-

يتطلب الامر في بعض الاحيان تفسير او شرح اضافي عندما يكون من الضروري الربط بين الفقرات في نفس القائمة او القوائم الاخرى ، او عندما يتم شرح فقرة معينة في القوائم المالية والذي يتم غالبا عن طريق الملاحظات بين القوسين .

خامسا – القوائم والملاحق الاضافية :-
تعد القوائم والجدول الملحقة احدى طرق الافصاح المحاسبي ، اذ تعرض الجداول المساعدة بشكل منفصل عن التقرير وتدعى المعلومات المالية ذات الاهمية الخاصة (Financial Highlight) فقد تظهر بضاعة اخر المدة كرقم واحد الا ان اظهارها كتفاصيل لزيادة الايضاح يتم في جدول مرفقة بالميزانية العمومية ، وقد اختار نظام المحاسبي الموحد(١٢) هذه الوسلية للإفصاح بشكل رئيسي عن مثل هذه المعلومات . وتختلف الجداول الملحقة عن القوائم الإضافية في إن الثانية تقدم معلومات اضافية اخرى مستخرجة وفقا لأسس محاسبية أخرى لا تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ، او معلومات مرتبطة بنمط مختلف عن تلك الواردة في الجداول الإضافية ، ومن الجداول الاضافية على سبيل المثال تلك القائمة التي تفصح عن تاثير التغير في المستوى العام للأسعار.
سادسا _ الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات الماضية :-
ويتم الافصاح بموجب هذه الطريقة من خلال إضافة خانة او إدراج عمود (أعمدة) في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية ، وان هذه الاسلوب يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنات والاستفادة من ذلك في تقيم اداء المنشأة وفي اتخاذ القرارات ، فضلا عما سبق فانه يمكن للوحدة استخدم الرسوم البيانية والجداول الإحصائية لبيان دور الوحدة في الاقتصاد ومكانتها بين الوحدات المنافسة ، كما يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية الاستفادة من الملاحظات الواردات في تقرير مدقق الحسابات وما قد يتضمن من تحفظات ، كما يمكنة الاستفادة من تقرير الادارة وما يحتويه من افصاحات عن مستوى نمو المنشأة والنسب المالية فيه وأية ملاحظات من شأنها زيادة فهم المستخدم لوضع المنشاة .
يظهر مما سبق عرضه ان امام ادارة المنشاة العديدة من الطرق التي يمكنها ان تفصح فيها عن وضع المنشاة لكل مهتم بشؤونها ، وانه ليس هناك طريقة واحدة تفي بذلك الغرض بل يمكن القول ان على اية منشاة استخدام جميع الطرق السابقة خصوصا في يومنا هذا الذي يمتاز بكثرة المطالبات بالتوسع في الافصاح ليس لما قامت به المنشاة بل يجب الافصاح عن التنبؤات المستقبلية لوضعها وذلك من اجل حماية مستخدم معلومات المحاسبية مما قد يتعرض لة من مخاطر . لذلك فالقوائم المالية هي مفتاح الشفافية ، وتقرير المدقق هو دليل المستثمر الذكي .
لقد حددت قائمة مفاهيم المحاسبية المالية رقم (١) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية المالية الامريكي (١٣) الخصائص الرئيسة للقوائم المالية وحدود استخدامها وكالاتي :-
أ- تعرض القوائم المالية مقاييس كمية باستخدام الوحدات النقدية كوحدات للقياس .
ب- تقدم البيانات في هذه القوائم بناءا على استخدام بعض التقديرات الشخصية المهنية وبالتالي فان الارقام المحاسبية ليست بالضرورة تعبر عن ارقام بالغة الدقة .
ح- البيانات الواردة في القوائم المالية مصممة لكي تخدم بطريقة معقولة احتياجات العديد من المستخدمين الذين تتفاوت احتياجاتهم وعلى وجه الخصوص احتياجات المستثمرين ولذلك فالقوائم المالية التي تقدمها التقاريرالمالية هي كشوفات ذات غرض عام . ويرى كام (١٤) أن مجلس المعايير المحاسبية لايبدي أي تعاطف مع المستخدم غير المطلع . فعلى المحاسب مسؤولية توفير المعلومات وعلى المستخدم أيضا مسؤولية تعلم واستخدام تلك المعلومات بشكل صحيح . ومن المحتمل ان يكون المجلس قد توقع تعقيدا أكثر في الإجراءات والمعلومات المحاسبية في المستقبل ، وبالتالي فهو يتخذ موقفا اكثر فاعلية حول المستوى الضروري من الاطلاع الذي يجب ان يتمتع به مستخدم المعلومات المحاسبية .
١-٥ الاتجاهات المعاصرة في الإفصاح والمعايير المحاسبية الخاصة به :-
لقد حصل تطورا هاما في وظيفة المحاسبة إذ اخذ ينظرا ليها كنظام للمعلومات ، وبسب انخفاض مصداقية المحاسبة نتيجة للانتقادات التي تعرض لها مفهوم الكلفة التاريخية إذ أن معلومات الكلفة التاريخية تعد معلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات . وان دور المحاسبة الأساسي هو تلبية احتياجات مستخدمي الكشوفات المالية ، وان احتياجات مستخدمي تلك الكشوفات تستدعي موقف

التطلع للامام وليس الانشغال بالماضي ، لذلك اخذ ينظر الى المعلومات المحاسبية الملائمة من خلال قدرتها التنبؤية فتنامت في أوساط المستخدمين المطالبة بالافصاح عن معلومات إضافية وملائمة تسهم في عملية اتخاذ القرارات وقد راى Blumenthal(١٥) عند حديثه عن مسؤولية المحاسب القانوني CPA الأخلاقية في التنبؤ ، ان على المحاسب القانوني ان يكون مقتنعا بداخله بان الفرضيات الاساسية التي يقوم عليها التنبؤ هي عقلانية . وان عليه الإفصاح عن هذه االفرضيات . إلا انه لم يتبين المدى الذي يستطيع فيه الإفصاح عن الفرضيات الأساسية المساعدة في تقييم التنبؤ . وقد بين الخبراء الامريكان والبريطانيون (١٦) ان التنبؤات أصبحت مقرونة بكشف الفرضيات لمساعدة المستثمر في تقييم معقولية التنبؤ ، وحالة اللاتأكد المرافقة له . كما ظهرت المطالبة بضرورة احتواء القوائم المالية على المحاسبة عن الموارد البشرية ، وتقديم معلومات توضح مدى اداء الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية ، فضلا عن ضرورة الافصاح عن المعلومات غير المالية التي تسهل فهم وتفسير المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية . وكرد فعل لتلك المطالبات فقد اوصت لجنة خاصة شكلت سنة ١٩٩٤ لتحديد مايجب ان تتضمنه القوائم المالية في المستقبل ، على ضرورة ان تتضمن على البيانات المالية وغير المالية ، وان تتضمن التحليل الإداري ،

والمعلومات المستقبلية ، ومعلومات عن الادارة والمساهمين ، ومعلومات عن خلفية الشركة .

ويرى الباحث انه رغم امكانات التقانة المتاحة حاليا والتي يمكنها ان تسهم بسهولة في عرض ما يمكن عرضه من معلومات الا ان القلق ما زال قائما بخصوص اغراق المستخدم بكم هائل من المعلومات وكما سبق ان تم التطرق إليه .

إن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي اصدر ١٤ قاعدة محاسبية تناولت القاعدة رقم (٦) الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية التي اوجب تطبيقها على البيانات المالية للسنة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١ ، والقاعدة رقم (١٠) المتعلقة بالافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة واوجب تطبيقها على البيانات المالية للسنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ . الا أن المجلس المذكور لم يستطع مواكبة الهيئآت العالمية التي اصدرت عشرات المعايير تطرق اغلبها الى الافصاح

المحاسبي ، الامر الذي دعانا ان نستعرض تحليلا موجزا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (١٧) والخاصة بالافصاح وكالآتي :-

- المعيار المحاسبي الدولي الاول – عرض البيانات المالية – يهدف هذا المعيار الى تحديد اسس عرض البيانات المالية ذات الغرض العام بما يضمن امكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشاة للفترات السابقة ومع البيانات المالية الخاصة بالمنشآت الاخرى .

يجب على المنشأة التي تمتثل بياناتها المالية لمعايير المحاسبة الدولية الافصاح عن هذه الحقيقة ويجب عدم وصف البيانات المالية انها تمثل معايير المحاسبة الدولية . ويتم في جميع الاحوال عرض عادل بالامتثال في كافة النواحي المادية لمعايير المحاسبة الدولية المطبقة . ويتطلب العرض العادل ما يأتي :-

أ – اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة .

ب – تقديم المعلومات بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها

ج – تقديم افصاحات اضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات او احداث معينة على المركز المالي والاداء المالي للمنشأة . يجب عرض كل بند جوهري بشكل منفصل في البيانات المالية ، ويجب تجميع البنود غير الجوهرية مع المبالغ ذات الطبيعة او الوظيفة المشابهة ، ولاتوجد حاجة لعرضها بشكل منفصل . ويجب عدم اجراء مقاصة بين الاصول والالتزامات الا اذا كانت المقاصة مطلوبة او مسموح بها من قبل معيار محاسبي دولي آخر .

عندما يتم تعديل عرض او تصنيف بنود في البيانات المالية يجب اعادة تصنيف المبالغ المقارنة مهما كان اسلوب العرض الذي تتبناه المنشأة يجب عليها ان تفصح لكل بند من بنود الاصول والالتزامات التي تشمل مبالغ يتوقع استعادتها او تسويتها قبل وبعد اثنى عشر شهرا .
ويصنف الاصل على انه اصل متداول عندما يتوقع ان يتحقق او يحتفظ به للبيع او الاستخدام اثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة . وكذلك عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لاغراض المتاجرة او على المدى القصير ويتوقع ان يتحقق خلال اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية العمومية . وعندما يكون نقدا او اصلا معادلا للنقد ولاتوجد قيود على استعماله ويجب تصنيف جميع الموجودات الاخرى على انها موجودات غير متداولة .
ويجب تصنيف الالتزام على انه التزام متداول عندما يتوقع تسويته أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة ، وعندما يستحق التسوية خلال اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية العمومية . ويجب تصنيف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة. ويمكن تصنيف الخصوم المتداولة بطريقة مماثلة للأصول المتداولة .
يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على مجموعة من البنود التي تعرض المبالغ
الآتية :
الأصول الثابتة ، الأصول غير الملموسة ، الأصول المالية (باستثناء النقدية والمدينون والاستثمارات التي تم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية) ، الاستثمارات التي تم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية ، المخزون ، المدينون ، النقدية وما يعادلها ، الدائنون ، الأصول والالتزامات الضريبية ، المخصصات ، الالتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة ، حصة الأقلية ، رأس المال المصدر والاحتياطيات . يجب على المنشأة أن تفصح عما يأتي أما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات :-
أ - بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم :-
١- عدد الأسهم المصرح بها .
٢- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل ، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل .
٣- القيمة الاسمية لكل سهم أو ان الأسهم ليس لها قيمة اسمية .
٤- مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة .
٥- الحقوق والافضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد
رأس المال .
٦- أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.
٧- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ .
ب – وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.
ج – عندما يقترح توزيع أرباح أسهم ولكن لم تتم الموافقة عليها لدفع المبلغ المشمول (أو غير المشمول)
في المطلوبات .
د – مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها .
يجب أن تشمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ الخاصة بالإيرادات ونتائج الأنشطة التشغيلية ، وتكاليف التمويل ، ومصروف الضريبة ، والربح والخسارة من الأنشطة العادية ، والبنود غير الاستثنائية ، وحصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية ، وحصة الأقلية ، وصافي الربح أو الخسارة للفترة . يجب على المنشأة أن تعرض أما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات بيان

الدخل تحليلا للمصروفات باستخدام تصنيف مبنى إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة . كما يجب على المنشأة التي تصنف المصروفات حسب وظائفها ، الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات بما في ذلك مصروف الاندثار والنفاذ وتكاليف الموظفين . ويجب الإفصاح عن طبيعة ومبلغ كل بند غير عادي بشكل مستقل .

وعلى المنشأة أعداد قائمة التدفق النقدي وفقا لمتطلبات هذا المعيار ، وتقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية .
المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين هي :: صافي ربح أو خسارة الفترة ، كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة ، الأثر التراكمي لتغيير السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء ، توزيعات الأرباح ، رصيد الربح أو الخسارة ، مطابقة رأس المال والاحتياطيات بين بداية الفترة ونهايتها . أما المعلومات التي يجب عرضها في ايضاحات البيانات المالية فهي :-
١- توضيح أساس اعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية .
٢ - تقديم المعلومات الاضافية الضرورية غير المعروضة داخل البيانات المالية لغرض العرض العادل .
٣- أسس القياس المستخدمة في اعداد البيانات المالية .
٤- جميع السياسات المحاسبية الضرورية لفهم مناسب للبيانات المالية .
٥- الافصاح عن بلد المنشأة وشكلها القانوني ومكان تأسيسها وعنوانها .
٦- بيان طبيعة عمل المنشأة .
٧- عدد الموظفين في نهاية الفترة .
- المعيار المحاسبي الدولي الثاني: البضاعة ، وينطبق هذا المعيار على البيانات المالية المعدة وفقا لنظام
الكلفة التأريخية .
وقد أوجب هذا المعيار الافصاح في البيانات المالية عما يأتي :
١-السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم البضاعة .
٢- القيمة الاجمالية للبضاعة وقيمة المجاميع الفرعية .
٣- أية مخصصات متعلقة بالبضاعة .
٤- أي الغاء لمخصصات في فترات سابقة تم الاعتراف بها كدخل في هذه الفترة .
- المعيار المحاسبي الدولي الرابع : محاسبة الاندثار ، وينطبق هذا المعيار على الاصول القابلة للاندثار ، وفيه أوجب الافصاح عن الآتي :
١- طرق الاندثار المستخدمة .
٢- العمر الانتاجي أو معدلات الاستهلاك المستخدمة .
٣- مبلغ الاندثار المحمل للفترة .
٤- المبلغ الاجمالي للموجودات القابلة للاندثار ومخصص الاندثار المتراكم الذي يخصها .
- المعيار المحاسبي الدولي الثامن : صافي ربح أو خسارة الفترة ، ينطبق هذا المعيار على عرض ربح أو خسارة الانشطة العادية (التي تمارسها المنشأة كجزء من اعمالها وانشطتها الاساسية) والغير العادية في قائمة الدخل . وقد أوجب المعيار الافصاح عن أي بند غير عادي بشكل مفصل .
- المعيار المحاسبي الدولي التاسع : تكاليف البحث والتطوير ، يعرف البحث بأنه التحري للحصول على معرفة وادراك جديد . ويعرف التطوير بأنه تطبيق نتائج البحث على تصميم مواد أوخدمات أو اجراءات أو أنظمة جديدة أو محسنة قبل استخدامها أو الانتاج التجاري لها . وقد أوجب هذا المعيار الافصاح عن تكاليف البحث والتطوير وكالآتي :
١- السياسة المحاسبية المتبعة .

٢- المبلغ المعترف به كمصروف .
٣- طرق الاطفاء المستخدمة ونسبها .
- المعيار المحاسبي الدولي العاشر : الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتأريخ المركز المالي . وفيه يجب الافصاح عن الأتي :
١- طبيعة الحدث .
٢- تقدير الأثر المالي للحدث أو الأفادة بعدم امكانية التوصل الى هذا التقدير .
٣- يجب الاعتراف بالخسارة كمصروف اذا كان من المحتمل حدوثها وأمكن تقديرها .
٤- يجب عدم الاعتراف بالمكسب ولكن يجب الافصاح عن ذلك اذا كان تحققها وتقديرها ممكنا .
- المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر : ضرائب الدخل .
١- وفيه يجب الافصاح بشكل مفصل عن مكونات الضريبة
٢- يجب الافصاح عن الضريبة المؤجلة .
- المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر : تقديم التقارير حول القطاعات . وفيه يجب الافصاح عن ايراد القطاع وتكاليفه وموجوداته ونتيجة اعماله .

- المعيار المحاسبي الدولي الخامس عشر : المعلومات التي تعكس آثار التغير في الاسعار . وفيه يجب الافصاح عن مبالغ التعديلات في بنود المركز المالي والآثار المنعكسة من التعديلات
- المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر : الممتلكات والمنشآت والمعدات . وفيه يجب الافصاح عن الآتي :-١- أساس القيمة المستخدم في تحديد كلفة الاصل .
٢- طرق الأندثار المستخدمة .
٣- الأعمار الانتاجية ومعدلات الاندثار .
٤- أجمالي قيمة الأصل والأندثار المتراكم في بداية الفترة ونهايتها .
٥- حركة الاضافات والاستبعدات خلال الفترة .
٦- الأصول المرهونة.
٧- السياسة المحاسبية لأعادة التأهيل .
٦- المشاريع تحت التنفيذ .
٩- الارتباطات المالية لشراء اصول .
١٠- في حالة اعادة التقييم فانه يجب ايضاح الاساس المستخدم لذلك وتأريخ سريان ذلك وفيما اذا كان اعادة التقييم تم بواسطة خبير محايد وفائض اعادة التقييم .
- المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر : الإيراد . يطبق هذا المعيار على الايراد الناتج من العمليات والاحداث الآتية :
بيع منتجات ، تقديم خدمات ، الفوائد وحقوق الامتياز وعوائد الأسهم .
وفيه يجب الافصاح عن :
١-السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالايراد .
٢- قيمة كل نوع هام من الايرادات .
- المعيار المحاسبي الدولي العشرون : محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية . وفيه يتم عرض المنح الحكومية بالمركز المالي أما بتصنيفها كدخل مؤجل أو بتنزيل مبلغ المنحة من قيمة الموجودات.
ويوجب هذا المعيار الافصاح عما يأتي :
١-السياسات المحاسبية المتبعة للمنح الحكومية .
٢- أساليب العرض المتبعة في القوائم المالية .
٣- طبيعة ومحتوى المنح الحكومية المذكورة بالقوائم المالية.
٤- ذكر أية مساعدات حكومية ولأية اغراض استخدمت .
٥- أية شروط مقترنة بطبيعة هذه المساعدات .

- المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون : آثار التغير في أسعار صرف العملات الاجنبية .
وفيه يجب هذا المعيار الافصاح عن الأتي :-
١- فروقات الاسعار التي تم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة للفترة .
٢- فروقات أسعار الصرف المصنفة كبند من بنود حقوق الملكية وتسوية ذلك في بداية الفترة ونهايتها .
٣- سبب استعمال عملة تختلف عن عملة البلد الذي تقيم فيه المنشأة .
- المعيار المحاسبي الدولي الرابع والعشرون : الافصاح عن الاطراف ذات العلاقة : تعد الاطراف ذات العلاقة اذا كان احدها قادرا على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية وتشغيلية . وقد اقتضى هذا المعيار الافصاح عن العلاقات بين الاطراف ذات العلاقة عند وجود التحكم بغض النظر عما اذا كان هناك عمليات بين الاطراف أم لم يكن . وفي حالة وجود معاملات مع ذوي العلاقة فيجب الافصاح عن المعاملات المتبادلة مبينا طبيعتها ، وعناصرها ، وانواعها .
- المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون :القوائم المالية الموحدة ومحاسبة الاستثمارات في المنشآت التابعة . وقد اوجب هذا المعيار الافصاح عما يأتي :
١- قائمة بالمنشآت التابعة الهامة تدرج في القوائم المالية الموحدة تبين الاسم ، بلد التسجيل أو الاقامة ، ونسبة حق الملكية أو نسبة حق التصويت المحتفظ بها اذا كانتا مختلفتين .
٢- طبيعة العلاقة بين المنشأة الأم والتابعة .
٣- وصف للطريقة المستخدمة في المحاسبة عن المنشآت التابعة في القوائم المالية المنفصلة للمنشآت الأم.
- المعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون: المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة.
المنشأة الزميلة هي التي يوجد للمستثمر تأثير هام عليها في سلطة المشاركة بالقرار وليس السيطرة على القرار.
وقد اوجب هذا المعيارأن تفصح الشركة بقائمة ملائمة عن أسماء ، وتوصيف للشركات الزميلة الهامة . وحصة المستثمر في ملكية كل منها (حصته في أسهم التصويت) .
- المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون : الافصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة .
وفيه أوجب المعيار الافصاح عن كل بند من بنود المصروفات ، وكذلك عن كل بند من بنود الايرادات وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في تقييم اداء البنك . كما يجب على البنك أن يفصح عن القيمة العادلة لجميع المجموعات الاربعة الآتية :
١-القروض والذمم المدينة الناشئة عن اعماله المعتادة .
٢- الاستثمارات المحتفظ بها لتأريخ الاستحقاق .
٣- الموجودات المالية المحتفظ بها لاغراض المتاجرة .
٤- الموجودات المالية المحتفظ بها لاغراض البيع .
- المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون : الادوات المالية ، الافصاح والعرض . يطبق هذا المعيار عند عرض المعلومات الخاصة بكافة انواع الادوات المالية . وتعرف الاداة المالية بانها أي عقد يحدث أصلا لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر .
أن الهدف من الافصاحات المطلوبة وفقا لهذا المعيار هو توفير معلومات من شأنها تحسين فهم أهمية الادوات المالية ضمن الميزانية العمومية وخارجها للمركز المالي للمشروع وأداءه وتدفقاته النقدية ، والمساعدة في تقدير مبالغ ودرجة التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المراتبطة بتلك الادوات المالية .
- معيار الاقرار المالي الدولي رقم (٢) : الدفعات على أساس الأسهم . يهدف هذا المعيار الى تحديد كيفية الاقرار المالي عندما تدخل المنشأة في صفقة تؤدي الى دفعه على أساس الأسهم . وبالتحديد فأن هذا المعيار يتطلب من المنشأة أن تعكس في قائمة الارباح والخسائر وفي المركز

المالي أثر هذه الصفقات بما في ذلك المصاريف المرتبطة بصفقات منح خيارات الأسهم على الموظفين ، وقد أوجب هذا المعيار على المنشآت الافصاح عن الآتي :
أولا – المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم طبيعة وأهمية عقود الدفع على أساس الأسهم والتي كانت قائمة خلال الفترة وتشمل الآتي :
أ – وصفا لكل نوع من التعاقدات .
ب – عدد خيارات الأسهم والمعدل المرجح لاسعار التنفيذ .
ج – المعدل المرجح لاسعار الأسهم في تأريخ تنفيذ العقود لكل الخيارات التي تم تنفيذها خلال الفترة .
د – أما خيارات شراء الأسهم المتداولة في نهاية الفترة فيجب الافصاح عن مدى أسعار التنفيذ والمعدل المرجح للفترات التعاقدية المتبقية .
ثانيا – المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالي على فهم :
أ - كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة ، أو القيمة العادلة لادوات رأس المال الممنوحة خلال الفترة .
ب – أثر صفقات الدفع على أساس الأسهم على كل من أرباحها أو خسائرها ومركزها المالي .

- معيار الإقرار المالي الدولي رقم (٣) : ضم الاعمال والذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم
(٢٢) يعرف ضم الاعمال جمع شركتين بوحدة اقتصادية بوحدة اقتصادية واحدة . وقد أوجب هذا المعيار الافصاح عن الآتي :
١-المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم طبيعة الضم والأثر المالي الناتج خلال الفترة بعد تأريخ الميزانية ولكن قبل المصادقة على القوائم المالية.
٢- المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم الأثر المالي للأرباح والخسائر وتصحيح الاخطاء والتسويات الاخرى المعترف بها في الفترة الحالية والتي تعود لعمليات ضم تمت في الفترة الحالية أو في الفترات السابقة .
٣- المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم التغيرات في القيمة الدفترية للشهرة خلال الفترة.
- معيارالاقرار المالي الدولي رقم (٤) : عقود التأمين . ينطبق هذا المعيار على كافة عقود التأمين واعادة التأمين التي تصدرها المنشأة وعلى عقود اعادة التأمين التي تمتلكها الشركة .
وعلى المؤمن أن يفصح عما يأتي:
١- معلومات تعرف وتشرح المبالغ الناتجة عن عقود التأمين في قوائمه المالية.
٢- سياساته المحاسبية لعقود التأمين والاصول والالتزامات والايرادات والمصروفات المتعلقة بها .
٣- الاصول والالتزامات والايرادات والمصروفات المعترف بها .
٤- الاجراءات المتبعة لتحديد الافتراضات التي لها أكبر الأثر على قياس المبالغ المعترف بها .
٥- أثر تغيير الافتراضات المستخدمة في قياس أصول والتزامات التأمين وايضاح أثر كل تغيير جوهري على القوائم المالية .
٦- معلومات تساعد المستخدمين على فهم مبلغ وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن عقود التأمين .
٧ – معلومت حول مخاطر التأمين الناجمة عن سعر الفائدة والمخاطر الائتمانية .
٨ – معلومات حول التعرض لمخاطر اسعار الفائدة والمخاطر السوقية في ظل المشتقات المثبتة في عقود تأمين مضيفة اذا لم يكن المؤمن مجبرا بقياس هذه المشتقات المثبتة على اساس القيمة العادلة .
٩ – اهدافه في ادارة المخاطر الناتجة عن عقود التأمين وسياسات التخفيف من تلك المخاطر .

- معيار الاقرار المالي الدولي رقم ٥ : الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لاغراض البيع والاعمال المتوقفة . يهدف هذا المعيار الى تحديد المعالجة المحاسبية للاصول المحتفظ بها لاغراض البيع ، وعرض العمليات المتوقفة والافصاح عنها . لقد اوجب هذا المعيار على المنشأة ان تفصح عما يأتي :

اولا – مبلغ واحد على قائمة الارباح والخسائر يتكون من ربح او خسارة العمليات المتوقفة بعد الضرائب ، والربح او الخسارة بعد الضرائب المعترف بها عند القياس على اساس القيمة العادلة ناقصا كلفة البيع والناتجة عن بيع الاصول او مجموعة الاصول او مجموعة الاصول التي تشكل عملية متوقفة .

ثانيا – المعلومات التالية في ملاحظات الفترة التي تم فيها اما تصنيف الاصل لاغراض البيع او تم بيعه فعلا :

أ – وصفا للاصل غير المتداول ، والقطاع الذي عرض فيه الاصل غير المتداول .

ب – وصفا للحقائق والظروف المحيطة بالبيع ، أو التي تؤدي إلى البيع المحتمل والتوقيت والشكل المتوقعان للبيع .

ج – الربح او الخسارة المعترف بها .

١ – ٦ – الافصاح والمادية Disclosure & Materiality

ان البند يعد هاما اذا ما ترتب على حذفه او عدم تقديم ايضاحات عنه او عرضه بصورة غير سليمة تأثيرا على فاعلية القوائم المالية ، ولتحديد مادية بند معين لغرض عرضه في القوائم المالية او الايضاحات المكملة لهذه القوائم فان ذلك يتطلب تقديرا لاعتبارات كمية واخرى نوعية وترى (Cunningham et al, 2000: 311) ان المادية Materiality تشبه الملاءمة Relevance لان كلا المفهومان يتصلان بالتأثير على مستخدم المعلومات المحاسبية . وتعد المعلومة المحاسبية مادية عندما يكون المبلغ النقدي من الكبر بما فيه الكفاية لان يحدث تغييرا في قرارات المستخدم . فالمعلومات المحاسبية المادية فقط يجب تجميعها وايصالها للمستخدمين . فبعض المستخدمين يعدون الفقرة غير مادية اذا كان مبلغها دون ٥% وتعد مادية اذا ما كان مبلغها اكثر من ١٠% . فاذا كانت فقرة في كشف الدخل مبلغها ١٢% من صافي الربح تعد تلك الفقرة مادية . اما الاعتبارات النوعية فيشير الى صفة البند اذ ان هنالك بعض البنود يتعين الافصاح عنها حتى ولو كانت قيمتها النسبية ضئيلة كما في حالة اظهار بند معين يحول الربح الى خسارة وكذلك في حالة المخالفات القانونية. ومن القضايا المادية نذكر الآتي :-

١ – درجة التقدير Degree of Approximation كأن يكون هناك فرق مهم بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المقدر والفعلي .

٢ – الزيادة في التفاصيل Excessive Details ان كثرة التفاصيل تضيع القضايا الاساسية ، اذ ان الاهتمام بالقضايا غير المادية تضيع القضايا المادية .

٣ – النقاط المهمة والحرجة Critical Points كأن يحول مبلغ معين الربح الى خسارة، فقد تؤدي زيادة مبلغ الاندثار بمقدار معين الى تحويل ربح المنشأة الى خسارة .

٤ – الخسارة والربح القليل Loss Or Low Profit كأن تقارن نسبة صافي الربح / المبيعات مع النسب المماثلة في سنوات اخرى او مع منشآت مماثلة .

٥ – قضايا مادية مهمة نسبيا Disproportionate Signification كأن ينظر المساهمون الى مقسوم الأرباح بأنه غير صحيح ، فان ذلك من وجهة نظرهم يعد قضية مادية .

٦ – المقاصة Offset هنالك بعض المبالغ قد تكون مادية الا ان حدوث مقاصة يخفي اهمية مثل تلك المبالغ .

الخلاصة والاستنتاجات

يمثل مبدأ الافصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية المهمة اذ نشأت هذه الاهمية من حقيقة كون الغالبية العظمى من قراء القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات أية منشأة ، وهم من اجل ذلك يعتمدون الى حد كبير في التعرف على اوضاع المنشأة والوقوف على أدائها من خلال قوائمها المالية
المنشورة .

ومما يدلل على اهمية الافصاح المحاسبي ان هناك اكثر من معيار محاسبي دولي خاص به ، فضلا عن ان معظم المعايير المحاسبية ومعايير الاقرار المالي الدولية قد تناولته .

ان المبادئ تحدد المعلومات التي تدخل في نطاق الوظيفة المحاسبية لذلك يجب تحديد الاسلوب الذي تنقل به تلك المعلومات الى خارج المنشأة ، وان تحديد ذلك ينبغي ان يتناسب مع الاستخدامات المتوقعة والافصاح عن العلاقات المهمة بين تلك المعلومات والاسس التي اعتمدت عليها . كما يجب ان تشمل تلك المعلومات بيانات عن البيئة المحيطة بالمنشأة ، وان كل ذلك يتم عن طريق استخدام اساليب الافصاح المحاسبي المعتمدة .

ان من الاتجاهات المعاصرة في الافصاح ضرورة قيام المنشآت بالافصاح عن الفرضيات الاساسية التي اعتمدت في التنبؤ ، لكي يستطيع المستثمر من تقييم معقولية التنبؤات . كما تعالت المطالبات بضرورة احتواء القوائم المالية على المحاسبة عن الموارد البشرية ، وتقديم المعلومات التي توضح مدى اداء المنشآت لمسؤولياتها الاجتماعية .

ان الضرورة تقتضي توحيد اساليب التطبيق في الافصاح المحاسبي فيما بين الوحدات المتشابهة ، والثبات في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية على مدى الفترات الزمنية المتماثلة . كما ان الافصاح عن كل بند يحدد مادية ذلك البند ، على ان يتم مراعاة قيد الكلفة – المنفعة في اعداد المعلومات وايصالها ، فضلا عما سبق ذكره فان الإفصاح يجب أن يراعي الاختلاف في الخبرات والدراية بين مستخدمي هذه المعلومات ورغبة الادارة في الافصاح عن بعض المعلومات وعدم الافصاح عن بعضها الاخر .

ان كل ذلك يجب ان يتم من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الصادرة بهذا الخصوص ، واصدار معايير محلية مماثلة تأخذ بنظر الاعتبار الظروف والمتطلبات والاحداث المحلية .

الهوامش

1 – Accounting theory, Hendrickson, Eldon S. & Vanbreda, Michael F., 5th ed. , Irwin, 1992. pp846.

2 - Accounting theory, Most, Kenneth S., Grid, Inc., 1977. pp81.

3 – Intermediate Accounting, Meigs, Walter B., Mosich, A. N. Johnson, Charles E. & Keller Thomas F. 3rd ed. McGraw – Hill Book Com., 1974. pp20.

٤- الافصاح والشفافية وعدالة الفرص متطلبات ضرورية لنجاح سوق المال السعودية ، عبدالله، محمد، ١٨ / ١ / ٢٠٠٥ ، المنشور على موقع الانترنيت
http:// www. Sanabes. Com/ forums/ archive/ index php/t-25172

٥- قياس درجة ومدى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، سجيني، د. طلال المنشور على موقع الانترنيت
http:// www. Kaau. Edu. Sa/ tsijini/ research 21/7/2006

6 – Accounting Theory, Most, pp99.

٧ – الافصاح الامثل ، الحميد،د. عبدالرحمن ابراهيم ، جريدة الاقتصادية الالكترونية، المنشورة على موقع الانترنيت

http:// www. Aleqt. Com/ article. Php?do= show&id 30/5/2006.
٨ – النظرية المحاسبية، الشيرازي ، عباس مهدي ، ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠ ص ٣٢٢ .
9 – Accounting Information For Business Decisions, Cunningham, Billie M., & Nikolai, Loren A. & Bazley, John D., the Dryden Press Harcourt Brace College Publishers, 2000,pp765.
10 – FASB, 1978 No1.
١١ – النظرية المحاسبية ، كام ، فرنان ، ترجمة رياض العبدالله ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ ص ٧٥ .
١٢ – النظام المحاسبي الموحد ،ديوان الرقابة المالية ، جمهورية العراق ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص .٢١٣
13 – FASB, 1978 No 1.
١٤ – النظرية المحاسبية ، كام ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
١٥ – القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لاغراض تخطيط المبيعات ، دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية ، البياتي ، غازي عبدالعزيز ، بحث غير منشور مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٨ .
16 – Reporting On Forecasts: AUK Perspective, Carmichael, D. R., Journal Of Accountancy, January, 1973, pp63.

١٧ – المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، دورة مقامة في عمان ، الاردن باشراف نقابة المحاسبين والمدققين العراقية للفترة من ٢٣- ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٥ .
18 - Accounting Information For Business Decisions, Ibid, pp311.

المراجع

اولا – المراجع العربية :

١ – الحميد ، د عبدا لرحمن إبراهيم ، الإفصاح الأمثل ، جريدة الاقتصادية الالكترونية ، ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٦ المنشور على الموقع
http:// www. Aleqt. Com/ article. Php?do= show&id 30/5/2006.
٢ - ديوان الرقابة المالية، النظام المحاسبي الموحد، جمهورية العراق، ط ١ ، بغداد ، ١٩٨٥ .
٣ - الشيرازي، عباس مهدي، النظرية المحاسبية، ، ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠ .
٤ - سجيني، د. طلال ، قياس درجة ومدى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، المنشور على موقع الانترنيت
http:// www. Kaau. Edu. Sa/ tsijini/ research 21/7/2006
٥ - كام ، فرنان ، ترجمة رياض العبدالله ، النظرية المحاسبية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ .
٦ - عبدالله، محمد، الافصاح والشفافية وعدالة الفرص متطلبات ضرورية لنجاح سوق المال السعودية ،
١٨ / ١ / ٢٠٠٥ ، المنشور على موقع الانترنيت
http:// www. Sanabes. Com/ forums/ archive/ index php/t-25172

٧ - – المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، دورة مقامة في عمان ، الاردن باشراف نقابة المحاسبين والمدققين العراقية للفترة من ٢٣- ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٥ .

ثانيا – المراجع الاجنبية :

8 - Cunningham, Billie M., & Nikolai, Loren A. & Bazley, John D., Accounting Information For Business Decisions, the Dryden Press Harcourt Brace College publisher , 2000 .

9 - Carmichael, D. R., Reporting On Forecasts: AUK Perspective, Journal Of Accountancy, January, 1973

10 - Hendrickson, Eldon S. & Vanbreda, Michael F.,Accounting theory, 3rd ed. , Irwin, 1986.

11 - ---------- , ---------- , 5th , ed , Irwin , Inc. 1992.

12 - Most, Kenneth S., Accounting theory, Grid, Inc., 1977.

13 - Meigs, Walter B., Mosich, A. N. Johnson, Charles E. & Keller Thomas F. Intermediate Accounting, 3rd ed. McGraw – Hill Book Com., 1974.

14 - Meigs, Walter B., & Meigs, Roport F. Financial Accounting,. 3rd ed. McGraw – Hill Inc.,5th ed., 1987.

Dr. Ghazi Abdul-Aziz Suliman
Lect. Technical Institute
Kirkuk

Abstract

Accounting disclosure represents one of the important principles. This importance came from the fact that most of the financial report readers did not have the right to show the books of any enterprise they have to read its financial reports.

There are many standards that confirm the importance of the accounting disclosure. The principles determine the information that enter in the field of accounting function, so that the approach to communication these information must be determined; to do these jobs the information must be relative to expect using and disclosure of that relation between information and principles that depended on.

The necessity demands unit of the practical approaches in disclosure in many similar periods. It must depend upon cost – benefit in preparing and communication the accounting information.

The disclosure must also take the differences among the users' experiences of the information.